2023/4/12

السنة الثالثة: ليسانس علاقات دولية

مقياس الدبلوماسية والتعاون الدولي

المحاضرة رقم 4: الدبلوماسية في ظل العولمة

مع مطلع التسعينات شهدت الجامعات ومراكز التفكير في الغرب عدة حلقات وندوات لمناقشة مستقبل الدبلوماسية الغامض في هذه الحقبة الجديدة نظرا للتحديات التي باتت تواجه الدبلوماسية بصفة مباشرة والتي لم يسبق وأن واجهتها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-تآكل مفهوم السيادة التقليدي فحتى عهد قريب طانت السيادة حصنا حصينا تستطيع أي دولة مستقلة الاحتماء خلفه عما يدور في العالم من متغيرات لا تروق لها، وكانت السيادة تعني عدم القابلية للإختراق، غير أن السيادة لم تعد ذلك الحصن الحصين كما كانت في الماضي، فمن جهة تفرض المنظمات الدولية قواعد ومناهج للسلوك لا تستطيع أي دولة الخروج عنها، من ذلك القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن جهة ثانية لم تعد الدولة قادرة على صد الأفكار والمعلومات عبر الحدود ومنعها بالطرق التقليدية، ومن جهة ثالثة انتزعت قرارات هامة كانت بيد الدولة مثل: سعر الصرف، التضخم، وحجم الصادرات والواردات، زمن جهة رابعة لم تعد الدولة قادرة على ممارسة سيادتها على كيانات إقتصادية من نوع جديد يقع مركزها في دولة وخط إنتاجها في دولة ثانية وتبيع إنتاجها للدولة ثالثة، وتدفع الضرائب لدولة رابعة، وبالتالي لم يعد الدبلوماسيون يستطيعون حل المشاكل بشهر ورقة السيادة كما كانوا يفعلون في السابق.

2-هذا التحدي مرتبط بالتحدي الأول إرتباطا وثيقا ويكمن في تعدد اللاعبين الدوليين، في الماضي كان الدبلوماسيون يقيمون في دولة مضيفة لا يتعاملون إلا معها إلا أن الدولة لم تعد الآن القوى الوحيدة التي تدير المجتمع الدولي كما كانت تفعل عبر القرون الماضية، ففي ظل تزايد المنظمات الدولية، لم تعد أي دولة تستطيع إدارة شؤونها الداخلية ما لم تستطع التعامل مع هذه المنظمات بفاعلية، من ناحية أخرى ظهرت الشركات العملاقة الأكثر غنى من معظم الدول وأكثر نفوذ منها، لهذا لم تعد تستطيع أي دولة مهما كانت تجاهل هذه القوى المؤثرة الجديدة، من ناحية ثالثة يلعب المجتمع المدني العالمي أدوارا متزايدة فهو يؤثر على الإعلام ومراكز صنع القرار، ولما كان الدبلوماسيون هم أداة الدولة الأساسية في التعامل مع هؤلاء اللاعبين الجدد كان عليهم تعلم لغة هؤلاء اللاعبين التي تختلف تماما عن لغة الدبلوماسية التقليدية.

3-أما التحدي الثالث فيبرز في ثورة المعلومات والإتصالات والمواصلات، فقد أصبحت التغيرات التي جاءت مع هذه الثورة بارزة للعيان، وهنا يمكن أن نشير إلى أثرين بارزين على العمل الدبلوماسي، التأثير الأول وهو تهميش عمل أساسي من أعمال الدبلوماسية التقليدية وهو متابعة التطورات في الدولة المضيفة، حيث أنه بوسع أي مسؤول في أي وزارة للخارجية أن يعرف عن طريق شبكات الإتصال الحديثة ما يدور في أي عاصمة هامة قبل أن يشرع الدبلوماسيون في إعداد تقاريرهم، وبوسع هذا المسؤول الحصول على تصريح صادر من رئيس أي دولة هامة عن طريق الأنترنت بمجرد صدوره، أما الأمر الثاني فيتعلق بسهولة الإتصالات بين المسؤولين في العواصم بنظرائهم مباشرة دون الحاجة إلى القنوات الدبلوماسية، مثل هذه النزعة تهدد ركنا أساسيا من أركان الدبلوماسية التقليدية وهو نقل الرسائل بين الحكومات.

4-التحدي الرابع يتجلى في تحدي التخصيص، والذي يظهر تقلص مسؤوليات القطاع العام وتزايد مسؤوليات القطاع الخاص، فقد تقلصت في كل مكان الإعتمادات المخصصة للوزارات بما فيها وزارة الخارجية، وبذلك أصبح الدبلوماسيون يواجهون أعباء متزايدة وإعتمادات متناقصة، من جهة أخرى التخصص يدفع الدول أن تعهد للقطاع الخاص بمهام كانت في صلب العمل الدبلوماسي.

5-التحدي الخامس يتمثل في الإعلام، وإن كان تعامل الدبلوماسيين مع الإعلام يمتد إلى الثلاثينات من القرن الماضي، إلا أن تأثير وسائل الإعلام الكاسح بعد إنتهاء الحرب الباردة يفوق تأثيره في أي فترة تاريخية سابقة، لا يوجد مكتب واحد في وزارة خارجية في أي دولة لا يتابع ما يدور في العالم عن طريق الإعلام، فمن يستطيع الظهور في المنصات الإعلامية الكبرى يستطيع أن ينقل رأي دولته إلى مراكز صنع القرار في العالم كله.من خلال التمعن في هذه التحديات نستطيع القول أن الدبلوماسي التقليدي الذي لم يدرس سوى المناهج التقليدية في القانون أو السياسة، يمارس عمله اليوم في أجواء جديدة لا يكفي ما تلقاه من تدريب تقليدي التحرك فيها بكفاءة، لهذا على القائمين على الوظيفة الدبلوماسية التحرك بسرعة إن أرادوا أن يكون لهم رأي في تطور هذه الوظيفة وحماية مستقبلها.